



## أوراق سياسات في التعليم والتنمية البشرية

### د. محمد الربيعي\*: قمة الامم المتحدة لتحويل التعليم والواقع العراقي

عقدت "قمة تحويل التعليم" خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في 16 و17 و19 أيلول (سبتمبر) 2022. وهدفت القمة إلى تعبئة الطموح السياسي والعمل والتضامن والحلول بهدف تحويل التعليم بين الآن و2030 وإلى تقييم الجهود المبذولة لاسترداد خسائر التعلم المرتبطة بوباء كوفيد - 19، وإلى إعادة تقييم أنظمة التعليم لعالم اليوم والغد، وإلى تنشيط الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق الهدف 4 "التعليم الجيد" من أهداف التنمية المستدامة.

اما النتائج الرئيسية المتوقعة من القمة فتمحورت حول النقاط التالية:

- (1) الالتزامات الوطنية والدولية لتحويل التعليم
- (2) زيادة مشاركة الجماهير ودعمها لتحويل التعليم
- (3) بيان رؤية الأمين العام للأمم المتحدة حول تحويل التعليم

أصدرت القمة بياناً ذكرت فيه "أن 64.3% من الأطفال في جميع أنحاء العالم، في جميع البلدان، غير قادرين على فهم قصة بسيطة ان استطاعوا قراءتها. وهذا يعني أنه في غضون سنوات قليلة، لن يتمكن شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص من فهم هذا النص بالذات، بينما سيزنك 840 مليون شاب المدرسة في سن المراهقة دون مؤهلات للعمل في المستقبل. ومع ذلك، فإن أقل من نصف البلدان لديها استراتيجيات لمساعدة الأطفال على اللحاق بالركب. وإذا لم يحدث ذلك، فسيخسر هؤلاء الطلاب 10 تريليونات دولار من الأرباح خلال حياتهم العملية". هذه الأرقام اعادت لذاكرتي الحقيقة الصادمة التي توصل إليها البنك الدولي من أن 90 في المئة من التلاميذ العراقيين لا يستوعبون ما يقرأون 1، وما أظهرته دراسة لوزارة الشباب والرياضة بأن ثلاثة ملايين عراقي لا يعرفون القراءة والكتابة 2.

مع ان التعليم أصبح اقوى اداة لتحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف الفرد في الحياة ورفاهيته في المستقبل، وأنه يمهد الطريق لحل العديد من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم، ففي أجزاء كثيرة من العالم، ومنها العراق، لا يزال للفقر والفساد والعنف والبطالة وضعف مستوى التطور

<sup>1</sup> أنظر: WBG IBRD / IDA, [Project Appraisal Document on a Proposed Grant in the Amount of US\\$ 10 Million Equivalent to the Republic of Iraq for the Innovations Towards Learning in Lagging Iraqi Governorates Project](#), May 10, 2022, pp. 12.. WBG Press Release, [Iraq: US\\$10 million to Enhance Teaching Practices and Improve Learning for the Most Vulnerable Primary Students in Lagging Governorates](#), May 23, 2022.. أعقبه في [بصريح](#) قال فيه إن "البنك الدولي لا يملك أي أحقية وليس لديه صلاحية لتقييم الواقع التربوي في العراق" وأن "وزارة التربية ستعمل على استدعاء ممثلي البنك الدولي في العراق للوقوف على أسباب نشر هذا التقرير ومناقشتها".  
<sup>2</sup> أنظر: ارفع صوتك، [ثلاثة ملايين شاب عراقي لا يعرفون القراءة والكتابة](#) 13 شباط 2018.



## أوراق سياسات في التعليم والتنمية البشرية

الاقتصادي والتكنولوجي والتميز ضد المرأة تأثير كبير على الالتحاق بالمدارس والتحصيل التعليمي. وفي جميع أنحاء العالم، تكافح أنظمة التعليم لتزويد المتعلمين بالقيم والمهارات والمعرفة اللازمة للازدهار في عالم سريع التغير.

يعاني العراق من أزمة تعليمية واسعة النطاق. الأمية والامية المقنعة منتشرة والمدارس متهرئة والمعلمين غير مدربين تدريباً ملائماً والادارات غير كفؤة والفساد يعمل على زيادة المشاكل وتعقيدها. بالإضافة إلى ذلك، لا يحصل الشباب على وظائف ملائمة لعدم حصولهم على التعليم والتدريب اللائقين ولذلك يمكن أن يصبحوا أهدافاً للتجنيد لدى الجماعات المسلحة.

وفي ظل هذه الظروف شارك العراق في "قمة تحويل التعليم"، حيث ألقى السيد رئيس مجلس الوزراء كلمة العراق التي بين فيها:

- أن العراق شهد في القرن الماضي نهضةً تعليميةً رائدةً في المنطقة، وكان منارةً في مجال التربية والتعليم من خلال مؤسساته العلمية، وانخفضت الأمية إلى أدنى مستوياتها. ولكن بعد حربين مدمرتين، وعقوبات اقتصادية أعقبتها حرب أخرى، وتغيير للنظام الشمولي، وما صاحب ذلك من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تدهور التعليم في العراق بنحو كبير.
- حرص العراق في الحقبة الديمقراطية على تطوير النظام التعليمي وتعزيزه في البلاد، إذ نظم الدستور العراقي الجديد السياسة التعليمية والتربوية العامة، وأكد على حق الفرد في التعليم والزاميته في مراحل الابتدائية، ومجانيته في جميع المراحل.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء أن حكومة العراق:

- اتخذت تدابير عاجلة ونوعية في ظل تأثيرات جائحة كوفيد 19، إذ سعت إلى دعم أدوات التعلم الذاتي والتعليم عن بعد عبر منصات وبوابات إلكترونية؛ للتحويل إلى رقمنة متكاملة تشمل المناهج التعليمية.
- تلتزم بتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العام والعالي لسنة 2030، وأهمها زيادة معدل الالتحاق بالمدارس ليصل إلى نسبة (100%)، والارتقاء بجودة التعليم العام والعالي، وتعزيز المهارات وفق متطلبات سوق العمل، والتنمية الاقتصادية.
- تسعي إلى ضمان نموذج تمويل مستدام لقطاع التربية والتعليم، وزيادة حصة قطاع التعليم من النفقات الحكومية لتصل إلى (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاستثمار الحكومي في التعليم من (7%) عام 2019 إلى 10% عام 2030، واستحداث بند خاص في الموازنة العامة للدولة لتمويل مشاريع برنامج "تطوير وتأهيل مشاريع تحويل التعليم".
- اعتمدت برنامجاً وطنياً شاملاً يهدف إلى تقليص الفجوات بين المتعلمين من حيث الجنس وذوي الاحتياجات الخاصة، والنزوح، والفقر بحلول عام 2030.
- شرعت بحملة لبناء منات المدارس في مختلف محافظات العراق، فضلاً عن تسهيل مهام لبناء الجامعات والكليات.
- تدعو المجتمع الدولي لدعم رؤيته الخاصة بشأن برنامج تحويل التعليم في المجالات التقنية وتدريب الملاكات، والتحول الرقمي، وتأهيل البنى التحتية، ونسعى إلى تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات في جميع مجالات تطوير التعليم.

لكن ما يثير الاستغراب أن وفد العراق إلى "قمة تحويل التعليم"، لم يضم في عضويته أي مسؤول من وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي أو من هيئة المستشارين في رئاسة مجلس الوزراء بصفتها المنسق الوطني لقمة تحويل التعليم والتي أصدرت "التقرير الوطني لقمة تحويل التعليم 2022" فضلاً عن الورقة المهمة التي أعدتها وزارة التعليم العالي لعرضها في القمة. ولا اعرف إن كانت وزارة التربية قد



## أوراق سياسات في التعليم والتنمية البشرية

أعدت ورقة مماثلة أم لا. مع ذلك ومن خلال تصفح سريع لوثائق اعمال القمة لم اعثر على دور للعراق في جداول الاعمال الضخمة الا ضمن حلقة صغيرة حول التحول الرقمي بينما وجدنا مساهمات كبيرة للأردن وقطر والمغرب وغيرها من الدول العربية، واحتوى برنامج قيادات القمة على كلمة للشيخة موزا بنت ناصر وكلمة لوزير التعليم العالي الاردني.

ومهما حصل وما لم يحصل في القمة بشأن مشاركة العراق ارى من الضروري القاء نظرة على مسودة "التقرير الوطني لقمة تحويل التعليم 2022" والتي أشرنا لها أعلاه ويمكن تحميله كملف بي دي أف وفق الرابط في الأسفل.

لم أستطيع التأكد من عرض هذا التقرير في القمة ولا من اي تقرير عراقي حول التعليم. مع ذلك من المهم الاشارة الى ان التقرير شمل على عدد كبير من اهداف الحكومة العراقية بشأن التعليم، ومستلزمات تحقيقها، ومستقبل المساعي الحكومية، ومن هذه الاهداف اكمال الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة 100% بحلول عام 2025 وزيادة معدل الالتحاق العام للتعليم الاعداي ليصل إلى 68% بحلول عام 2030، وزيادة الالتحاق في التعليم العالي من 19% حاليا إلى 22% بحلول عام 2030 وقبول نسبة 82% من خريجي التعليم الاعداي بحدود عام 2030. كما تضمن التقرير تحقيق اهداف من مثل توفير مدارس شاملة وامنة وصحية وبنى تحتية تعليمية متكاملة، وتأمين مستلزمات التعليم المهني والتقني لسد حاجة سوق العمل، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير اعداد وتطوير تدريب المعلمين، ودعم التعليم الرقمي واعداد إستراتيجية كاملة في هذا المجال وتدريب الموارد البشرية لتحقيق بيئة رقمية تعليمية. كما شمل التقرير معدلات الإنفاق الفعلي على التعليم والتوجه نحو زيادتها على ضوء النمو المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي والامل في تنويع مصادر التمويل، ويتوقع التقرير زيادة الإنفاق العام على التعليم من 12 تريليون دينار عام 2019 الى 19 تريليون دينار في عام 2030، وزيادة نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم من 7% عام 2019 الى 10% عام 2030.

من السهولة صياغة أهداف كمثل أهداف هذه الوثيقة، حتى من دون حساب الكلفة وما تتضمنه من حساب معدلات الالتحاق، ورواتب المعلمين، وتكلفة مواد التدريس والمرافق، وحجم وعدد المدارس، ونسب الطلاب إلى المعلمين، ولا حتى التأكد من رؤية الدولة وهل اولوياتها تكمن في تعليم أكاديمي عالي شامل او في تعليم تقني وفني، ولا الاخذ بالاعتبار زيادة النفوس او نسبة الاقبال على التعليم العالي. لكن كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف في ظل أوضاع غير مستقرة وفاسدة، خصوصا أن قطاع التعليم في العراق يعتبر من القطاعات التي فشلت فيها سياسات الدولة فشلا ذريعا حيث استمر تدهور التعليم ووصل الى درجة اعتبار العراق من قبل المنظمات الدولية المتخصصة من أسوأ بلدان العالم في مستوى التعليم. وإذا ايقنا ان جودة التعليم تعتمد على عوامل نوعية مختلفة مثل البيئة المواتية للتعليم والتعلم، والبنية التحتية، والقيادات التربوية والتدريسيين، والمناهج الدراسية، وأنظمة المراقبة يمكننا الاستنتاج بأن تردي هذه العوامل المختلفة لجودة التعليم هي من أسباب عدم تبنؤ التعليم في العراق مكانة قديرة بين أنظمة التعليم العالمية. كما ان احدى المعضلات الرئيسية التي يشكو منها التعليم في العراق تكمن في الطريقة التقليدية للتدريس والمبنية على التلقين والحفظ والتي تحبط رغبات المتعلمين في التعلم والتفكير الحر، وتجعل التعلم عملية مملة. فهل اخذ التقرير الوطني هذه العوامل بنظر الاعتبار في صياغة اهدافه ووضع حلول لإصلاح ما افسدته الدولة؟



## أوراق سياسات في التعليم والتنمية البشرية

اعتمد التقرير في تحقيق الاهداف التربوية على نهج شائع في البلدان النامية وهو النهج المعتمد على اعتبار ان "بناء الحجرة" يسبق بناء الإنسان، فلم يولي للطرق البيداغوجية الحديثة أي أهمية ولم يشير من قريب او بعيد الى وسائل مساعدة المتعلم على التعلم بعيدا عن الإلقاء والحشو، ولا الى قضايا مثل جودة المعلمين، والمناهج، ومنهجيات التدريس، وأدوات التقييم، وخدمات التوجيه والإرشاد، والخدمات الخاصة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وطبيعة الأنشطة خارج الصفوف.

وقد أهمل التقرير الأخذ بظروف العراق السياسية السيئة التي يمر بها وبحالة الفساد في القطاع التربوي ووضع اهدافا قد يستحيل تحقيقها الا في ظل ادارات نزيهة يكون هدفها بناء الانسان واعداده لتحمل مسؤولية النهوض بالمجتمع. فلماذا أهمل اصلاح النظام التربوي ليحل محله اقتراح زيادات في اعداد المتعلمين والاموال المخصصة والهيكليات والتنظيمات اللازمة لتعليمهم؟ يقر الجميع في العراق، بدءاً من أعلى قمة هرم السلطة إلى المواطن البسيط أن التعليم في العراق عليل بسبب سوء الادارة وفسادها، بل ثمة إيمان كبير أن علاجها أضحى مهمة مستحيلة بسبب الفشل الذريع لكل السياسات التي طبقت خلال العقدين الماضيين.

كذلك أهمل التقرير التأكيد على اهمية الحوكمة واللامركزية على مستوى التنفيذ والتسيير عبر إرساء آليات الحكامة الجيدة والتخلص من المحاصصة السياسية وترسيخ سياسة اللامركزية وتكييف السياسات التربوية والتعليمية للاهتمام بالتعليم التقني والمهني بدلا من التوجه الى حشر كل خريجي الاعداديات في الجامعات.

كما انه بالرغم من ان أي برنامج يروم التحسين والتطوير يحتاج إلى تمويل كاف لتحقيق المبتغى، لكن هذا لا يعني صرف او تبذير أموال طائلة في أمور لا طائل منها، إذ أن الجودة لا تقاس بقيمة المبالغ والأموال المرصودة لمشروع ما والمصروفة فعلا وإنما بما يمكن تحقيقه من نتائج على أرض الواقع بأقل التكاليف.

لا يمنحنا هذا التقرير الثقة في ان زيادة الانفاق الحكومي (4.5%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام (2030)، سينجح في تطوير المدرسة والجامعة، بل يمكن ان تكون عاملا يساهم في زيادة الهدر المالي وتدهور مستويات المخرجات. تجارب العراق ودول المنطقة تظهر أن الإنفاق الحكومي على التعليم في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل تونس (6.9%)، والأردن (5.0%)، والمملكة العربية السعودية (5.6%)، والمغرب (5.6%)، أعلى منه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (5.4%) وأمريكا الشمالية (5.1%)، ومع ذلك فان جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها نواتج تعليمية ضعيفة.

ولم يؤكد التقرير على اهمية الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتي بات لزاما الاستعانة بها، خصوصا من الدول الرائدة والسبابة لتبني الطرق التربوية الحديثة، وهو الامر الذي أصبح ضروريا لإنقاذ التعليم في العراق من عزلته الدولية ومن حالة الحصار الذاتي الذي فرضته المدارس والجامعات العراقية على نفسها.

ومن ثم فإن توقعي هو ما يلي: سيكون نظام التعليم العراقي هو الأسوأ على الإطلاق. لقد توصلت إلى هذا التوقع للسبب التالي. ما هو ذو قيمة حقيقية في التعليم هو تكوين الطالب المعرفي والاخلاقي، وجزء التكوين



## أوراق سياسات في التعليم والتنمية البشرية

الذي له قيمة في حد ذاته لكيفية تحقيقه لأقصى قدر من المكافأة للشخص ليس من حيث عائد المال الذي سيجنه، ولكن القيمة في حياته وفائدته لمجتمعه وللعالم. فالغرض الرئيسي من التعليم هو التنمية المتكاملة للإنسان. إنه يطور مجتمعا يدرك فيه الناس حقوقهم وواجباتهم، انه عملية ثقافية وتعليمية. من خلال هذا، يمكن لجميع الناس تطوير القدرات المعرفية والبدنية وترسيخ القيم الانسانية وهذا سيسمح لنا بالتصرف كمواطنين صالحين، وعلى هذا الاساس يجب بناء الخطط والإستراتيجيات والسياسات، لا بمعزل عنها.

وفي الختام اود تقديم الشكر الى هيئة تحرير موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وخصوصا الى الأستاذ همام مسكوني على الجهود المبذولة لمراجعة واعداد الورقة بصورة ملائمة للنشر. كما اثنى دعمهم المتواصل للباحثين العراقيين في نشر وترويج منجزهم العلمي ونشر الثقافة الاقتصادية

انقر على الرابط التالي لتحميل التقرير كملف بي دي أف

[http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/10/Iraq\\_NC-report.pdf](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/10/Iraq_NC-report.pdf)

(\*) بروفيسور متمرس في جامعة دبلن وباحث متخصص في التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 24  
ايلول 2022